أولا: مرتكزات النظرية الكلاسيكية

- مهاجمة مبادئء المدرسة التجارية التي حصرت الثروة في المعدن النفيس فقط، وكلفت الدولة بتسيير النشاط الاقتصادي؛
- التأكيد على حياد الدولة تجاه النشاط الاقتصادي؛
- اعتبار السوق هي المسير الوحيد للنشاط الاقتصادي؛
- النقود حيادية؛
- التوافق التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ثانيا: بناء النموذج

دالة الإنتاج: يرى الكلاسيك أن الفترة القصيرة لا يتغير فيها حجم رأس المال، ولا المستوى التكنولوجي والمتغير الوحيد فقط هو عنصر العمل وبالتالي يتوقف الناتج الوطني في المدى القصير على حجم اليد العاملة المستخدمة في عملية الإنتاج ويكون $y= f(L)$، حيث"y" الناتج ، "L" حجم العمالة.

وحسب قانون الغلة المتناقصة فإن الناتج الحدي للعمل يكون موجبا ومتناقصا وينعدم في نقطة ليصبح بعد ذلك سالبا أي: $y'(L) > 0$ ، $y''(L)<0$

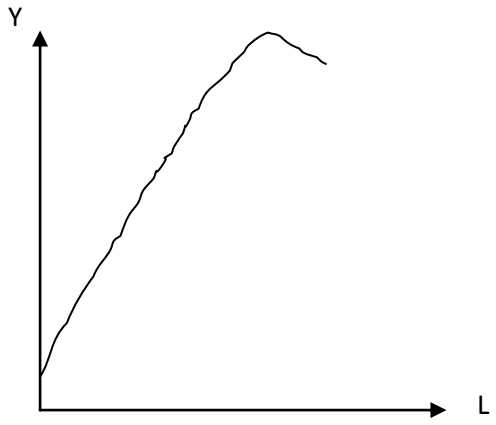

1 -**توازن سوق العمل:** يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتوافق عرض العمل مع الطلب عليه.

أ – **طلب العمل: "Ld"** يسعى طالب العمل " صاحب المؤسسة" إلى تحقيق أكبر عائد من مشروعه، وبالتالي يوظف عمالا كلما تدنى الأجر الحقيقي، أي أن طلب العمل يكون على علاقة عكسية مع الأجر الحقيقي (w/p) حيث: Wالأجر النقدي ، وP هو المستوى العام للأسعار، يرمز للأجر الحقيقي ب "wr " أي أن : Ld= f(W/p)=f(wr) على هذا الأساس يستمر المنظم في استخدام وحدات إضافية من عنصر العمل إلى الحد الذي يتساوى فيه قيمة الناتج الحدي للعمل مع تكلفته الحدية.

قيمة الناتج الحدي للعمل= y(L).p

التكلفة الحدية للعمل = Wمعدل الأجر الإسمي.

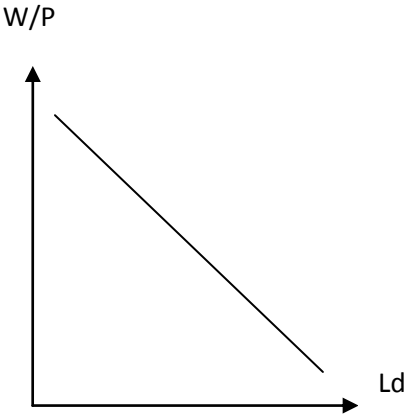

في ظل المنافسة الكاملة يتحقق أقصى ربح إذا كان y(L).p=W ومنه ننجد أن y(L)=W/P مما يدل أن انخفاض الأجر الحقيقي يؤدي إلى انخفاض في الناتج الحدي بنفس النسبة، وهذا راجع لكون انخفاض الأجر الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، وحسب قانون تناقص الغلة فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الإنتاجية الحدية للعمل.

ينخفض الأجر الحقيقي بأحد الأمرين:

- انخفاض الجر الإسمي؛
- ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب **عرض العمل: "Ls"** يرى الكلاسيك أن عرض العمل على علاقة طردية مع معدل الأجر الحقيقي وبالتالي يكون لدينا: Ls=f(W/P)

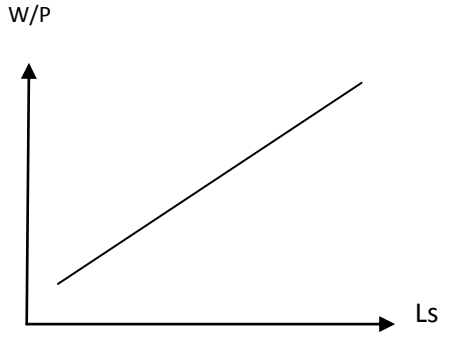

حيث $Ls'>0$ مما يبين العلاقة الطردية بين المتغيرين، لأن العمال عندما يدخلون سوق العمل عارضين قوة عملهم يبحثون بذلك تحقيق أكبر دخل والمتمثل في أجورهم الحقيقية التي تسمح لهم بتعويض ما فقدوه من قوة عملهم.

والعامل يميز بين الأجر الاسمي والأجر الحقيقي لأنه ينظر لعدد الوحدات من السلع والخدمات التي يحصل عليها باجره، وهذا هو الأجر الحقيقي، أما الأجر الاسمي فهو عدد الوحدات النقدية التي يتلقاها عند نهاية كل فترة من فترات العمل(شهر مثلا).

ج– تحديد التوازن في سوق العمل:

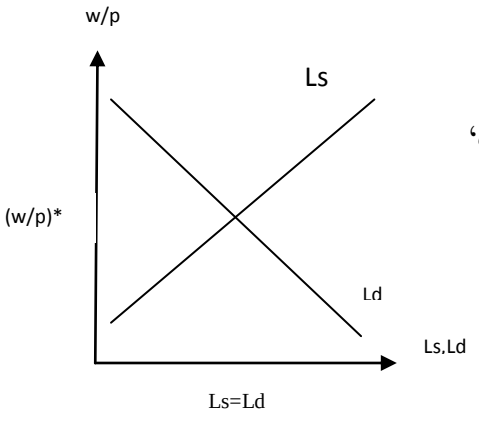

عند رسم منحنى طلب العمل ومنحنى عرض العمل في معلم واحد، فإننا نحصل على نقطة تقاطع بينهما تشكل نقطة التوازن في سوق العمل، والتي تحدد مستوى الأجر الحقيقي وحجم العمالة المستخدم، عند نقطة التوازن يكون $Ld=Ls$.

ويرى الكلاسيك أن نقطة التوازن هاته تحقق مستوى التشغيل الكامل.

2 -**توازن سوق السلع والخدمات**: يتحدد مستوى الناتج على ضوء تحديد مستوى العمالة في التوازن، والناتج الكلي يساوي الدخل الوطني، وحتى يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات لابد وأن يتساوى العرض مع الطلب، وعند الكلاسيك يتحدد العرض أولا ثم يليه الطلب، فهل يكون الطلب كافيا لامتصاص العرض خلال نفس الفترة؟ هذا ما يجيب عليه قانون ساي.

قانون ساي " قانون المنافذ":

يرى ساي أن العرض يخلق الطلب، لأن العرض يعتمد على الإنتاج والذي يتم باستخدام عوامل الإنتاج " العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم" والتي تأخذ عوائد تتمثل في:" الأجر، الريع، الفائدة والربح"، هاته العوائد سوف تستخدم حتى في شراء السلع الرأسمالية، وبذلك لا يمكن أن يحدث قصور في الطلب مهما كانت السباب ما دام الاقتصاد في حالة تشغيل كامل.

ويبرر الكلاسيك ذلك بكون السلع يتم تبادلها بسلع أخرى في الواقع لأن النقود حيادية وليس لها من دور سوى كونها وسيطا للتبادل، وإذا حدث أي خلل جزئي في توازن سوق بعض المنتجات فإن آلية السعر بإمكانها تصحيح الخلل.

الادخار والاستثمار والفائدة:

ترى المدرسة الكلاسيكية أن الدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار، وأن الادخار يمثل شكلا من أشكال الإنفاق، لأنه يوجه للاستثمار عن طريق إقراضه للمستثمر بواسطة المؤسسات المالية، ويلعب معدل الفائدة دورا رئيسيا في تحويل الادخار إلى استثمار وفي تكوين المدخرات أساسا.

أ – **الادخار:** يرتبط مع معدل الفائدة بعلاقة طردية، لأن ارتفاع معدل الفائدة يشجع الأفراد على ادخار أموالهم، لذا يرى الكلاسيك أن قرار الادخار يسبق قرار الاستهلاك، وبذلك تكون لدينا المعادلة :$S=f(i)$، حيث $S>0$.

ب –**الاستثمار:** يطلب المستثمرون مدخرات الأفراد، وبذلك يرتبط حجم الاستثمار بعلاقة عكسية مع معدل الفائدة، أي $I=f(i)$ حيث أن $I<0$.

ت –التوازن: وحتى يتحقق التوازن لابد من مساواة الادخار مع الاستثمار أي$S=I$ فنحصل على معدل الفائدة التوازني كما في الشكل المقابل .

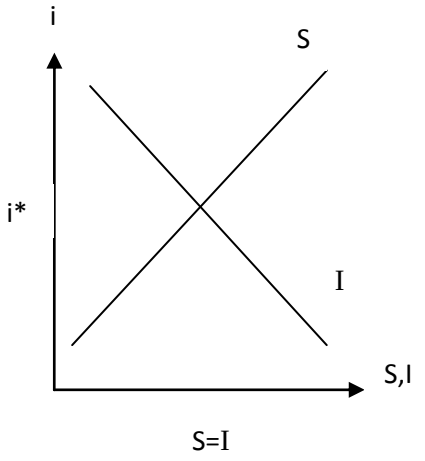

3 –**توازن سوق النقود:** يتضمن هذا الع نصر النظرية الكمية في النقود التي تحدد تغيرات الأسعار.

أ – **النظرية الكمية في النقود:** توجد صيغ مختلفة تحدد العلاقة الموجودة بين الكتلة النقدية المتداولة وبين المستوى العام للأسعار.

فمثلا معادلة كامبردج تكتب بالشكل: $M=K.p.y$

حيث "M" عرض النقود، "P"المستوى العام للأسعار، "y" الناتج الوطني ، مقلوب سرعة تداول النقود أي $k=1/v$

يرى الكلاسيك أن سرعة تداول النقود "V" تعتمد على عادات الدفع في المجتمع وبافتراض أن هاته العادات تتغير ببطء شديد فإن سرعة تداول النقود "V" ومقلوبها " K" يعتبران ثابتان في الفترة القصيرة، كما أن الناتج الوطني "y " يكون ثابتا هو الآخر في الفترة القصيرة.

وعليه يوجد متغيران فقط في الفترة القصيرة هما عرض النقود "M" والمستوى العام للأسعار"P" .

يرى الكلاسيك كذلك أن الأفراد لا يحتفظون بالنقود إلا بغرض التبادل فقط وليس بهدف القيام بالمضاربة في الاسواق المالية.

وإذا حصل الأفراد على نقود إضافية فإنهم ينفقونها إما في شراء سلع استهلاكية أو شراء أوراق مالية جديدة، ممايسمح للمؤسسة التي باعت هاته الأوراق المالية من شراء سلع استثمارية، وفي الحالتين تحدث زيادة في حجم الإنفاق، ومع ثبات " y" و" k" فإن كل زيادة في عرض النقود تعني زيادة في المستوى العام للأسعار فقط.

ب -العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للآسعار:

يعتمد الكلاسيك في تحليلهم النقدي على المستوى العام للأسعار، والذي يتأثر بعرض النقود، حيث تحت شرط

إذا كان مستوى الدخل " " ثابتا وسرعة دوران النقود ثابتة ، فإن المستوى العام للأسعار سوف يتغير بنفس نسبة التغير في الكتلة النقدية.

مثلا: إذا كان لدينا $y=100,\ v=4,\ M=50$ فإن:

$$M=K.py \rightarrow p=M/K.y = 50/¼.100 =50/25 = 2$$

إذا ارتفعت النقود في جانب العرض بنسبة 100% ، فإن الأسعار سوف ترتفع هي الأخرى بنسبة 100%، حيث عرض النقود الجديد أصبح يساوي 100 و.ن وعليه تكون:

$$P= 100/¼.100=4$$

التعليل: يعتقد الكلاسيك أن النقود حيادية تجاه النشاط الاقتصادي لأنها تعتبر وسيطا للتبادل، وما دام الدخل يتغير في المدى القصير فقط بتغير حجم اليد العاملة المستخدمة فإنه يبقى ثابتا ما لم يتم استخدام وحدات إضافية من اليد العاملة، لذا مهما تغيرت الكتلة النقدية في التداول لن يؤثر ذلك إلا على المستوى العام للأسعار إذا كانت "V" ثابتة.

-أما إذا كانت قيمة " M" ثابتة وكانت " V" هي الأخرى ثابتة، فإن اي زيادة في " y " يصاحبها انخفاض في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

-أما إذا كانت المقادير " y "، " M " و " V " ثابتة فإن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا أيضا، وفي هاته الحالة فإن الأجر الإسمي يكون مساويا للأجر الحقيقي.

الازدواجية الاقتصادية عند الكلاسيك:

تمثل الازدواجية أو الثنائية عند الكلاسيك محور النظرية الاقتصادية لديهم ومعناه الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية، وأن الأخيرة لا تأثر على الأولى لاعتقادهم الراسخ أن النقود حيادية ووظيفتها فقط في التبادل، ويقعون في الازدواجية المؤدية للتناقض فمن جهة يقولون أن النقود حيادية ومن جهة أخرى الأسعار تفسر بالنقود.